تقرير لا تعدّ سوريا من بين البلاد الغنية بالنفط. لكنها رغم ذلك كانت قادرة على تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي بالمشتقات النفطية، مع تحقيق وفورات مالية من هذا القطاع. بدا الواقع بالتغير منذ عام 2012، لأسباب ترتبط بخروج الحقول النفطية عن سيطرة الدولة، وبالعقوبات الغربية. اليوم، تعيش البلاد أزمة خانقة للأسباب ذاتها، مع تضييق خناق العقوبات أكثر فأكثر. ورغم أن الأزمة الراهنة على موعد مع «انفراج وشيك» مقترن بطرح المادة بـ«السعر العالمي»، فإن الحاجة إلى البحث عن سبل لضمان عدم تكرارها تبدو شديدة الإلحاح

أزمة البنزين بوابة نحو «السعر العالمي»:

أين النفط السوري؟

صهيب عنجريني

قبل أسبوع، كان وزير النفط والثروة المعدنية السوري، علي غانم، يؤكد أن «مادة البنزين متوافرة على مدار الساعة»، وأن «هناك انحساراً تدريجياً للازدحام على محطات الوقود». أمس، وصل الازدحام على محطات الوقود ذروته في معظم المحافظات السورية، الأمر الذي ترافق مع انخفاض في حركة السير في الشوارع الرئيسة لمعظم المدن، ولا سيما العاصمة دمشق، إلى حدّ يكاد يفوق ما عرفته الشوارع نفسها في ذروة المعارك على أبواب العاصمة قبل سنوات خلت. وكانت الوزارة المعنية قد بشّرت، قبل يومين، بأن «الأزمة في طريقها إلى الانحسار في غضون عشرة أيام»، من دون الإفصاح عن آلية الحل الموعود. وبات من المسلّم به أن الاختناقات مرتبطة إلى حدّ كبير بتشديد العقوبات الأميركية التي تمنع توريد المشتقات النفطية إلى البلاد، علاوة على جملة أسباب «غامضة»، أو بنحو أدقّ لا يرغب أحدٌ في الإفصاح عنها رسمياً.

دمشق و«الإدارة الذاتية»: مكانك راوح؟

الأزمة النفطية المتجددة تعيد إلى دائرة الضوء ملف المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد»، ومسار المفاوضات المتعثرة بين دمشق و«الإدارة الذاتية». وتعيد المصادر الحكومية هذا التعثر إلى «رضوخ قسد للضغوطات الأميركية» في الدرجة الأولى، فيما تكرر «الإدارة الذاتية» تأكيد «انفتاحها على الحوار مع دمشق». المتحدث باسم «العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية»، كمال عاكف، يقول لـ«الأخبار» إن «النظام ينظر إلى الواقع في سوريا على أنه يماثل ما سبق ولم يتغير فيه شيء، ولا يزال التعامل بعقلية ما قبل 2011، وهذه مشكلة كبيرة». يكرر المتحدث تأكيدات دأبت «الإدارة الذاتية» على طرحها في الإعلام، حول ضرورة «تفعيل الحوار لأنه سبيل الحل الوحيد». في الوقت نفسه، يشير عاكف إلى وجوب «الانفتاح على التغيرات التي حصلت في سوريا، خاصة في الشمال والشرق، وما شهداه من انتصار على الإرهاب، وهو انتصار لعموم الشعب السوري». ويضيف: «ننتظر من الحكومة السورية التعامل مع هذه المعطيات على أنها أرضية مهمة للانطلاق نحو الحل والاستقرار، خاصة أن شمال وشرق سوريا يشكلان أرضية لتحول ديمقراطي يحقق طموحات الشعب السوري، ويحافظ على الوحدة السورية».

تشير أنباء إلى «تطوّرات إيجابية مرتقبة» في ملف ضخ النفط من مناطق «قسد» (أ ف ب)

احدٌ في الإفصاح عنها رسمياً.

اللافت، هو غياب الحديث عن إنتاج الآبار السورية الخارجة عن سيطرة دمشق، وهو إنتاج غير كاف في كل الأحوال لسدّ جميع حاجات البلاد، لكنه كفيل إلى حد كبير بتضييق الفجوة الحادة بين العرض والطلب. ومنذ سنوات ما قبل الحرب، كانت سوريا تصدّر جزءاً من إنتاجها النفطي، وتستورد في المقابل بعض المشتقات النفطية لأسباب تتعلق بنوعية النفط السوري المنقسم إلى «خفيف» و«ثقيل». وبدأ نزيف النفط السوري منذ العام 2012، مع بدء خروج حقوله عن سيطرة الدولة، ولا يزال مستمراً حتى اليوم (راجع «الأخبار» 18 كانون الأول 2018). ومن المعروف أن عدداً من أهم حقول النفط السورية تقع اليوم في المناطق الخاضعة لسيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» في دير الزور والحسكة. ولم يمنع هذا الواقع وصول جزء من الإنتاج النفطي لتلك الحقول إلى مصفاتي حمص وبانياس، عبر قنوات غير رسمية.

«وساطة إماراتية» متعثرة؟

وسرت قبل أكثر من شهر أنباء غير مؤكدة عن تغير في مسار الأمور المرتبطة بملف النفط، بسبب ضغوط أميركية على «الإدارة الذاتية»، أفضت إلى «إيقاف الأخيرة كل التوريدات النفطية إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية». ويذهب بعض المرويات المتداولة على نطاق ضيق إلى الربط بين إيقاف ضخ النفط السوري إلى مناطق سيطرة الدولة السورية، وتعثّر «وساطة إماراتية» عُرضت على دمشق، تتضمن في ما تتضمن «تنظيم العلاقة بين الإدارة الذاتية ودمشق في إطار لا مركزي محدود»، علاوةً على تفاصيل أكبر تتعلّق بـ«الحضور الإيراني في سوريا، وعودة دمشق إلى الجامعة العربية، واستعداد عدد من دول الخليج لتقديم تعويضات مالية لطهران».

في المقابل، ثمة أنباء تناقض جذرياً الحديث عن توقف ضخ النفط من مناطق سيطرة «قسد»، وتشير خلافاً لذلك إلى «تطورات إيجابية مرتقبة». وامتنعت مصادر سورية عديدة عن الخوض في أي حديث مرتبط بما سبق، الأمر الذي تكرر حين طرحت «الأخبار» الأسئلة ذاتها على عدد من مصادر «مجلس سوريا الديمقراطية» و«الإدارة الذاتية». واكتفى «الرئيس المشترك» لـ«مسد»، رياض درار، بالقول إنه لا يمتلك أي معلومات حول ملف النفط. وعلى نحو مماثل، قال المتحدث باسم «العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية»، كمال عاكف، إن «الإدارة الذاتية لا تريد التعليق على موضوع النفط».

«انفراجة مؤكدة»؟

تكتفي مصادر عاملة في قطاع النفط السوري الرسمي بالتأكيد أن هناك «انفراجة قريبة للأزمة الحالية». وإذا ما صحّ كلامها، فإن الانفراجة تبدو حتمية الحدوث بالفعل، وبصورة تتجاوز حل الأزمة الراهنة، إلى ضمان عدم تكرارها في المدى المنظور. ولا يعكس تفاعل الشارع السوري مع أنباء «الأزمة النفطية» ثقة بأن الوعود قابلة للتحقق، لا سيما أن مفردة «أزمة» لم تكن حاضرة في قاموس الجهات المعنية بالملف قبل أسبوع، بل كان الإصرار كبيراً على أن ما تشهده البلاد «اختناقات مؤقتة بسبب الإشاعات». وأعلنت «وزارة النفط»، أمس، عن «إجراءات مؤقتة للحد من ظاهرة الازدحام»، مؤكدة أنها تأتي بهدف «توزيع البنزين بعدالة على جميع أصحاب الآليات». وكشفت الإعلان عن «مخصصات محددة» قوامها 20 ليتراً لكل خمسة أيام للسيارات الخاصة بمختلف أنواعها، و3 ليترات كل خمسة أيام للدراجات النارية بمختلف أنواعها، و20 ليتراً كل 48 ساعة لسيارات الأجرة (تاكسي)، بدوره، كشف «مدير المكتب الصحافي في وزارة النفط»، أخيل عيد، عن دخول البنزين بالـ«السعر العالمي» إلى الأسواق السورية. وقال عيد، في تصريح إذاعي، إنه «تلبية للمطالب بتأمين مادة بنزين ـ أوكتان 95، ستقوم الوزارة خلال اليومين المقبلين بافتتاح محطتين في دمشق لبيع المادة بالسعر العالمي».

> لم تكن مفردة «أزمة» حاضرة في قاموس الجهات المعنية بملف الوقود قبل أسبوع

هل قلت «استراتيجية»؟

ثمة مشكلة أساسية تطرح نفسها لدى الحديث عن قطاع الطاقة السوري في السنوات الأخيرة، وخلاصتها أن «حساب السوق لا ينطبق على حساب الصندوق». وتجدر في هذا السياق الإشارة إلى أن بيانات «وزارة النفط» كانت قد لفتت قبل عامين إلى أن إنتاج النفط السوري «سيرتفع عام 2018 إلى 105 آلاف برميل يومياً، وإلى 221 ألف برميل في عام 2019». أما على أرض الواقع، فكان وزير النفط يشير قبل خمسة أيام إلى أن إنتاج البلاد حالياً هو «24 ألف برميل يومياً»، أي بفارق يقارب 200 ألف برميل عما توقعته الوزارة قبل عامين!

> الانفراجة تبدو حتمية الحدوث بالفعل، وبصورة تتجاوز حل الأزمة الراهنة، إلى ضمان عدم تكرارها في المدى المنظور

> موسكو وكاراكاس تُجريان تحقيقاً مشتركاً في الهجمات السيبرانية

فنزويلا

بومبيو يختتم جولته اللاتينية: تهديد لهافانا وموسكو وبكين... والأخيرة تردّ

اختتم وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، جولته اللاتينية في مدينة كوكوتا الكولومبية المحاذية للحدود الفنزويلية، حيث التقى لاجئين فنزويليين، في رسالة استفزاز واضحة من منطقة تُعرف بمدى حساسيتها بعدما شهدت في شباط/ فبراير الماضي محاولات أميركية لإدخال مساعدات. بومبيو، الذي استغلّ ملف «الأزمة الإنسانية»، طالب الرئيس مادورو بفتح المنافذ الحدودية مع كولومبيا أمام عبور الفنزويليين والمساعدات. ومن هناك، وخلال تفقده مع الرئيس الكولومبي إيفان دوكي معبراً حدودياً في المدينة تُخزّن فيه مساعدات أميركية أُرسلت إلى فنزويلا، أضاف قائلاً: «السيد مادورو، افتحوا هذه الجسور والحدود، بوسعكم إنهاء هذا الأمر اليوم، وأمل أنكم ستهتمون بتغيير وسائلكم لدى رؤيتكم المأساة». أما الرئيس الكولومبي، فقد عمد بدوره إلى مهاجمة الرئيس الفنزويلي، معرباً عن أمله في «محاكمة مادورو في محكمة الجنايات الدولية». وعن الحملة الاقتصادية والسياسية التي تشنّها بلاده على فنزويلا، قال بومبيو: «نتعهد عبر استخدام العقوبات وإلغاء التأشيرات وغيرها من الوسائل، بأن نحمّل النظام ومن يدعمه مسؤولية فسادهم وقمعهم للديموقراطية». أما بخصوص الدول الحليفة لكاراكاس، فقد وجّه إليها بومبيو تحذيراً حاد اللهجة، مفاده أن واشنطن ستوضح لموسكو وهافانا أنهما «ستدفعان ثمن دعمهما» للحكومة الفنزويلية.

وهذه ليست المرة الأولى التي يحذّر فيها مسؤولون أميركيون الدول الداعمة لفنزويلا على اعتبار أنها «تتدخل في الأزمة»، خصوصاً كوبا التي أكدت منذ بداية الأزمة موقفها الداعم، وأخر مظاهره قبل أيام حين شدد زعيم «الحزب الشيوعي»، راؤول كاسترو، على أن بلاده «لن تتخلى عن دعم حكومة نيكولاس مادورو ولن ترضخ لابتزاز الأميركي». وذهب كاسترو أبعد من ذلك في التمسك بالموقف، عبر دعوة الكوبيين إلى الاستعداد لاشتداد الحرب والحصار الاقتصادي، بعد تهديد واشنطن بفرض عقوبات جديدة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى الصين، التي تعرضت لهجمات أميركية على خلفية موقفها من الأزمة، كان آخرها الجمعة حين قال بومبيو من تشيلي إن «تمويل بكين لنظام مادورو أسهم في تفاقم الأزمة وإطالة أمدها». كلام بومبيو استدرج رداً صينياً رسمياً قاسياً، أتى على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية لو كانغ، الذي وصف التصريح بـ«الكذب». وقال كانغ أمس إن بومبيو «أهان بكل استهتار العلاقات بين الصين ودول أميركا اللاتينية»، مشيراً إلى أن واشنطن تعتبر أن المنطقة بمثابة «ساحتها الخلفية». ولفت إلى التصريحات الأميركية المتكررة التي تحمل إهانات للصين، ناعتاً كلامهم وأفعالهم بأنها «خسيسة»، ومؤكداً أن «الأكاذيب تبقى أكاذيب ولو تم تكرارها ألف مرة». وبسخرية ظاهرة، قال كانغ: «سيد بومبيو، بإمكانك التوقف عن ذلك». على خط موازٍ، وفي سياق الإجراءات المتخذة لمواجهة «حرب الماء والكهرباء» التي تنتهجها الولايات المتحدة كأداة ضغط على مادورو، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، أوليغ سيرومولوتوف، أن موسكو وكاراكاس «تُجريان تحقيقاً مشتركاً في الهجمات السيبرانية على منشآت الطاقة الكهربائية». ونقلت وكالة «ريا نوفوستي» الروسية عن سيرومولوتوف قوله: «نقدم كل المساعدة اللازمة لأصدقاء الفنزويليين، وتفيد المعلومات المتوافرة لدى حكومة فنزويلا، وكذلك المعلومات الواردة من مصادر موثوقة أخرى، بأن قطاع الكهرباء الفنزويلي تعرض لهجمة سيبرانية من الخارج في السابع من آذار/ مارس الماضي». وأشار إلى أن الاعتداء استهدف منظومة الإجراءات المتخذة لمواجهة «حرب الماء والكهرباء» التي تنتهجها الولايات المتحدة كأداة ضغط على مادورو، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، أوليغ سيرومولوتوف، أن موسكو وكاراكاس «تُجريان تحقيقاً مشتركاً في الهجمات السيبرانية على منشآت الطاقة الكهربائية». ونقلت وكالة «ريا نوفوستي» الروسية عن سيرومولوتوف قوله: «نقدم كل المساعدة اللازمة لأصدقاء الفنزويليين، وتفيد المعلومات المتوافرة لدى حكومة فنزويلا، وكذلك المعلومات الواردة من مصادر موثوقة أخرى، بأن قطاع الكهرباء الفنزويلي تعرض لهجمة سيبرانية من الخارج في السابع من آذار/ مارس الماضي». وأشار إلى أن الاعتداء استهدف منظومة الإجراءات المتخذة لمواجهة «حرب الماء والكهرباء» التي تنتهجها الولايات المتحدة كأداة ضغط على مادورو، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، أوليغ سيرومولوتوف، أن موسكو وكاراكاس «تُجريان

مقالة

تقاطع وتنافس روسي ــ أميركي

وليد شرارة

لا يمنع ارتفاع مستوى المواجهة الاستراتيجية بين موسكو وواشنطن وجود تقاطعات لافتة بينهما حول عدد من الملفات. عودة الصراع بين القوى العظمى هي إحدى السمات البارزة لسياق الفوضى العالمية المتسعة حالياً. تجدد سباق التسلح بين تلك القوى، بما في ذلك التسلح النووي، وتدويل عدد من الأزمات المحلية أو الإقليمية من قبَلها، قد يكونان أبرز مؤشرين إلى تطور بنيوي يساهم في زيادة توتر العلاقات الدولية وعسكرتها.

لم يَحُل هذا التطور، على الرغم من حدّته، دون تقارب مواقف بعض هذه القوى الدولية، وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا، حيال قسم من الأزمات المذكورة، على الرغم من تباين خلفيات مواقفهما والرهانات التي تتأسّس عليها. وقد أظهرت الأحداث المتسارعة في السنتين الماضيتين عدة أمثلة من هذه التقاطعات، أبرزها الدعم الأميركي والروسي لبنيامين نتنياهو خلال الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وتأييد الطرفين ـ ولو بدرجات متفاوتة ـ محاولة الفريق خليفة حفتر حسم الأزمة الليبية لصلحته عسكرياً، وتقارب مواقفهما من الصراع الدائر في اليمن.

يردّ بعض الخبراء هذه التقاطعات، التي باتت أكثر وضوحاً مع وصول دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة، إلى وجود حساسيات أيديولوجية وسياسية مشتركة وعلاقات خاصة بينه وبين فلاديمير بوتين. قد لا تخلو هذه الملاحظة من الصواب، لكن الأبعاد الشخصية، رغم أهميتها، لا تكفي لتفسير سياسات قوى دولية أصبح الصراع والتنافس في علاقاتها يطغى على ما عداه، وتندرج تقاطعاتها الظرفية في إطاره الأشمل.

خلفيات الهدايا إلى نتنياهو

حصل المرشح بنيامين نتنياهو، قبل اليوم المقرر لإجراء الانتخابات الإسرائيلية، على هديتين ثمينتين، أميركية وروسية. فقد أعلن الرئيس الأميركي، من جهة، اعتراف بلاده بضمّ الجولان إلى إسرائيل، وقامت روسيا، من جهة أخرى، بنقل رفات الجندي الإسرائيلي، زخاريا باومل، الذي قُتل في معركة السلطان يعقوب عام 1982 والمدفون في سوريا، إلى إسرائيل. «تصويت» ترامب لمصلحة نتنياهو لم يكن مدهشاً. علاقات عضوية، أيديولوجية ـ سياسية ومصلحية، تجمع الرجلين وفريقيهما. لم يسبق أن تماهت إدارة أميركية كما تفعل الإدارة الحالية مع المواقف والسياسات الإسرائيلية إلى درجة دفعتها إلى التخلي عن جميع الثوابت الأميركية المعلنة الخاصة بحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد دلّت تصريحات ترامب، ونائبه مايك بنس، ووزير خارجيته مايك بومبيو، على هذا الأمر بوضوح. هذه المعطيات، بالإضافة إلى الدعم اللامحدود الذي لا سابق له أيضاً في سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والذي منحه نتنياهو في هذا البلد، ولو على حساب الحلفاء. السياق الحالي الذي يتّسم بتشديد الضغوط المتعددة الأشكال على إيران قد يساعد على تحقيق هذا الهدف. الاعتبار الآخر مرتبط بالنظرة الروسية لإسرائيل باعتبارها طرفاً قادراً على التأثير على صناع القرار الأميركيين والغربيين عبر لوبياتها النافذة في بلدانهم، ومنصة من منصات التطور العلمي والتكنولوجي، سيعود التعاون معها بفوائد كبرى بالنسبة إلى روسيا. وهي ترى أن مجموعة عوامل ستعزز من فرص هذا التعاون، ومن النفوذ الروسي داخل إسرائيل، بينها وجود أكثر من مليون مستوطن من أصل روسي فيها، واقتناع بأن الدور الأميركي في الشرق الأوسط سيتراجع نسبياً في المستقبل القريب، نظراً إلى وجود أولويات استراتيجية في مناطق أخرى للولايات المتحدة، ما يفسح المجال أمام حضور روسي أبرز في هذه المنطقة بطلب من دولها التي تريد بناء شراكات جديدة لضمان أمنها والحفاظ على مصالحها. وربما تطمح روسيا في مرحلة قادمة إلى التحول من وسيط ظرفي يتدخل أحياناً لخفض التوتر في سوريا بين إسرائيل وأعدائها، إلى قوة قادرة على اقتراح تصور لما تراه تسوية مقبولة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، بناءً على الصلات المميزة التي تمتلكها مع أفرقائه، وتحصيل مكاسب جمة، سياسية واقتصادية، بموجب ذلك.

التقاطع مع محور الثورة المضادة

تقاطع آخر يندرج في إطار استراتيجية «التسلل» الروسي إلى مناطق النفوذ الأميركي والغربي التقليدية، هو ذلك الجاري في ليبيا واليمن. الحرب التي عادت للاحتدام في ليبيا بعد قرار الفريق خليفة حفتر اللجوء إلى الخيار العسكري لمحاولة حل الأزمة السياسية المستعصية في هذا البلد، تؤشر في الواقع إلى عزم محور الثورة المضادة السعودي ــ المصري ــ الإماراتي، بدعم من الولايات المتحدة وفرنسا، على استكمال الهجوم الذي بدأه في الفترة التي تلت اندلاع الانتفاضات الشعبية العربية للإجهاز على القوى التي شاركت فيها. شكّل انتصار هذه الانتفاضات في تونس ومصر، وامتدادها إلى اليمن والبحرين، تهديداً وجودياً بالنسبة إلى هذه الأنظمة، تضاعف خطره مع إبداء أطراف غربية، على رأسها إدارة أوباما استعداداً للحوار والتفاهم مع بعض قواها، ومنها جماعة «الإخوان المسلمون».

نجح محور الثورة المضادة في إطاحة الجماعة في مصر، وفي تحجيمها في تونس، وقَمْع انتفاضة البحرين بوحشية وبسرعة، وشنّ في ما بعد عدوانه الدموي المستمر على اليمن. التقطت روسيا الفرصة التي وفرتها أزمة الثقة بين دول المحور وإدارة أوباما لتطوير علاقاتها معها، والتأكيد على اشتراكها معها في العداء لقوى «الإسلام السياسي» والسعي للقضاء عليها. وصول ترامب إلى السلطة أعاد الحرارة إلى علاقات محور الثورة المضادة مع الولايات المتحدة، وازداد الأخير شراسة في الإقليم كما تكشف التطورات في ليبيا، وفي السودان أخيراً. لكن الحرارة المستعادة لا تتناقض والسياسة المعتمدة من قِبَل أطراف هذا المحور في بناء شراكات دولية جديدة، وظيفتها أساساً توسيع شبكة الأمان، بما في ذلك مع القوى الصاعدة كروسيا والصين.

العدوان السعودي ــ الإماراتي على اليمن، والموقف الروسي «المتفهّم» له، مثال إضافي على كيفية استفادة روسيا من صراعات إقليمية لا تدور في مناطق نفوذها، للتقارب مع لاعبين وازنين عبر تظهير نفسها كقوة حريصة على «الاستقرار». لا يهمّ إن كان ذلك الحرص يعني عملياً القبول بفرض هيمنة دول المحور على هذا البلد بالقوة وضد إرادة شعبه. المهمّ، بنظر القيادة الروسية، هو تعزيز الثقة والتعاون بينها وبين القادة «الطموحين» في السعودية والإمارات، والتقاط الفرص الناجمة عنهما. هذه المقاربة الشديدة البراغماتية للعلاقات الدولية من قِبَل القيادة الروسية أتاحت لها تحقيق نجاحات عدة، ودخول روسيا إلى مناطق مختلفة لم يكن لها فيها دور، والتأكيد على موقعها كقوة دولية في مواجهة استراتيجية الحصار والخنق والتهميش التي اعتمدتها الولايات المتحدة تجاهها في الحقبة الماضية.

> ترى روسيا أنه آن الأوان لتحصيل القدر الأكبر من المكاسب في سوريا ولو على حساب الحلفاء

يضيف إن «نتنياهو استغلّ رغبة روسيا في الحصول على اعتراف واشنطن بموقعها كقوة عظمى وبدوائر نفوذها، واستفاد من علاقته الخاصة مع ترامب ليجني تنازلات من بوتين... لقد نسي الرئيس الروسي بسرعة دور إسرائيل في التسبب بإسقاط الطائرة الروسية في أيلول 2018، ووافق على تشكيل مجموعة عمل معها لدراسة انسحاب القوات الأجنبية من سوريا. وهو قَبِل أيضاً بالانتهاكات المستمرة للأجواء السورية من قِبَل إسرائيل، وقصفها أهدافاً إيرانية في هذا البلد».

لا شك في أن وجود مشتركات وصلات خاصة بين الرجال الثلاثة سهّل التوصل إلى ترتيبات ظرفية في سوريا، وأن الدور الذي يضطلع به نتنياهو لاقى «عرفاناً بالجميل» من القيادة الروسية. إلا أن اعتبارات أخرى حكمت موقفها، أولها اقتناعها بأن المعركة في سوريا أصبحت شبه محسومة، وأنه آن الأوان للسعي إلى تحصيل القدر الأكبر من المكاسب والنفوذ في هذا البلد، ولو على حساب الحلفاء. السياق الحالي الذي يتّسم بتشديد الضغوط المتعددة الأشكال على إيران قد يساعد على تحقيق هذا الهدف. الاعتبار الآخر مرتبط بالنظرة الروسية لإسرائيل باعتبارها طرفاً قادراً على التأثير على صناع القرار الأميركيين والغربيين عبر لوبياتها النافذة في بلدانهم، ومنصة من منصات التطور العلمي والتكنولوجي، سيعود التعاون معها بفوائد كبرى بالنسبة إلى روسيا. وهي ترى أن مجموعة عوامل ستعزز من فرص هذا التعاون، ومن النفوذ الروسي داخل إسرائيل، بينها وجود أكثر من مليون